

دور القطاع المالي غير الرسمي

- لا يكتمل تحليل لأسواق التمويل في الدول النامية دون ذكر لدور القطاع غير الرسمي فيها . وغياب أسواق التمويل غير الرسمية من نماذج مدرسة ستانفورد يعد قصورا واضحا، هذا رغم أن ماكينون و شو قد قاما بتحليل دور هذه الأسواق في كتابيهما وإن لم يدخلها في نموذجيهما .

■ لا شك أن العديد من تنظيمات القطاع غير الرسمي المالية ذات سبق من حيث الوجود على وحدات الوساطة المالية الرسمية وتنتشر أشكال مختلفة لها في الدول النامية، فهناك التجار وأصحاب محال الرهونات ومقرضو المال والمرابون والمؤتمنون على الودائع إلى جانب المعارف والأقارب وكذلك جمعيات الادخار والائتمان ذات النظام التناوبي كذلك المنتشرة في حضر مصر وريفها .

■ وتختلف قطاعات التمويل غير الرسمي في مدى تطورها وتعدد نشاطها وقوة صلاتها مع التنظيمات الرسمية من دول نامية إلى أخرى. فبعد نشأة وتطور القطاع المالي الرسمي لم يختلف دور القطاع غير الرسمي بما يشكله حالة من الازدواجية في الاقتصاد. وجرت العادة على تفسير هذه الازدواجية بأحد أمرين:

■ الأول يعتبر وجود القطاع المالي غير الرسمي رد فعل لقصور القطاع المالي الرسمي المكبح بأسقف أسعار فائدة واحتياطات نقدية وقيود ائتمانية على النحو الذي بيناه، ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن في التحرير المالي قضاء على هذا القصور ومن ثم قضاء على أسباب استمرار وجود القطاع غير الرسمي.

■ ويذهب أنصار الرأي الثاني إلى أن الازدواجية ومحصلة هياكل اقتصادية واعتبارات اجتماعية وتاريخية وثيقة الصلة بنسق القيم والعادة والتقاليد المترسخة في المجتمع لا شأن لها بوجود القطاع الرسمي من عدمه، بتحريره أو كبحه.

■ والرأيان فيهما بعض الصواب، ونرى أن القطاع المالي غير الرسمي شأنه شأن القطاعات الاقتصادية غير الرسمية الأخرى ينشأ تفاديا للإجراءات التنظيمية المقيدة للنشاط أو تهربا من تسديد التزامات تجاه الدولة كالضرائب والرسوم. فزيادة القيود تؤدي حتما لوجود دوافع لتفاديها والالتفاف حولها، ولكن الحد من هذه القيود أو إلغائها تماما لا يؤدي حتما إلى تغير تلقائي في أنماط التعامل بعد شيوعها وترسخها في الاقتصاد.

■ ويزداد الأمر صعوبة إذا لم تتسق الترتيبات الجديدة مع قيم المجتمع. فإذا ما توافق المجتمع على سبيل المثال على أن سعر الفائدة هو الربا المحرم شرعا ولم تأت إجراءات "الإصلاح" متجاوبة مع هذا، فإنه من غير المتصور أن تؤدي هذه الإجراءات إلى قضاء على التعاملات المالية خارج القطاع الرسمي، على النحو الذي يراه أنصار الرأي الأول.

■ من ناحية ثانية فإننا لا نتفق حرفيا مع أنصار الرأي الثاني القائل باستقلال وجود القطاع غير الرسمي عن القطاع الرسمي. نسلم بداية بأن الدول النامية قد عانت من ظهور كيانات اقتصادية غريبة عن بيئاتها، ومن محاولات إصلاح غير متفهمة لخصوصيات المجتمعات في هذه الدول، فعالجت أمورا وأفسدت أخرى، وفي بعض الحالات كان الإفساد أكبر. وأدى هذا بقطاعات عريضة من المجتمعات النامية إلى السعي بشكل منعزل عن المؤسسات والسياسات الرسمية لسد احتياجاتها بما رسخ من الازدواجية.

■ وفي ظل الكبح المالي قد يجد المودعون والمقترضون في القطاع غير الرسمي ملجأ، فكما رأينا، بسبب أسقف أسعار الفائدة على الودائع قد يلجأ الأفراد إلى القطاع غير الرسمي كمقرضين بأسعار أعلى من تلك السائدة في القطاع الرسمي. وبسبب تحجيم الائتمان وزيادة ندرة الأرصدة المتاحة للإقراض وتعتت اللوائح المنظمة للائتمان يلجأ الأفراد للاقتراض من القطاع غير الرسمي رغم ارتفاع أسعار الفائدة فيه والذي يرجع إلى ارتفاع تكلفة الأرصدة المتاحة للإقراض وارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بعدم السداد وعدم إمكانية اللجوء للقانون لتسوية المنازعات.

■ على أية حال لا يمكننا اعتبار القطاع غير الرسمي بديلا كاملا للقطاع الرسمي حيث تميل قروضه لأن تكون قصيرة الأجل لارتفاع درجة المخاطرة بزيادة الأجل طولا، خاصة وأن الضمان في أغلب الحالات لا يتعدى المعرفة بالعميل، وإن كان هذا لا يمنع من وجود بعض القروض طويلة الأجل اعتمادا على مدى المعرفة بالمقترض والوثوق فيه وغالبا ما تكون هذه القروض موجهة لتمويل بناء عقارات كما هو الحال في كوريا الجنوبية وبوليفيا .

■ ونرى أن العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي متشابكة ومعقدة، فتجد مثلا أن مقرضا في القطاع غير الرسمي له علاقة وثيقة بالقطاع الرسمي وتسمح له سمعته بضمان مقرض لدى أحد مصارف القطاع الرسمي نظير ما يعادل 1% شهريا من قيمة القرض دونما خطر يتحمله أو ضريبة يغرّمها .

■ وكما أشرنا، ففي ظل الكبح يزداد نشاط القطاع غير الرسمي، وهذا ما تشهد عليه تجربة كوريا الجنوبية، ففي عام 1964 كان حجم قروض القطاع غير الرسمي لعملائه 70% من حجم قروض القطاع الرسمي وبعد إجراء بعض الإصلاحات المالية انخفضت هذه النسبة إلى 30% وفي تايوان قام القطاع غير الرسمي بدور مكمل للقطاع الرسمي مستخدما شبكة من المعلومات عن العملاء، بحكم المعرفة أو الجوار، فقدم قروضا صغيرة أعطت عائدا عاليا لأصحاب الودائع الصغيرة لدى ذات القطاع.

■ وقد حقق القطاع غير الرسمي نجاحا ملحوظا في تعبئة المدخرات الصغيرة كما قام بدور الوساطة التعاقدية بين منشآت مختلفة ووصل حجم قروضه إلى 48% من إجمالي قروض القطاع الخاص في 1964 وانخفض إلى 27% في 1973 وارتفع إلى 48% في سنة 1986 .

مدرسة الهيكلين المحدثين :

- دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين المنتمين إلى مدرسة الهيكلين المحدثين إلى نقد منهج ماكينون و شو الذي أغفل دور القطاع غير الرسمي في نماذجه. وتستخدم نماذج مدرسة الهيكلين المحدثين ميكانزمات تكيف كينزية وتبنى نظرية توبن للمحافظ المالية.

■ ويمكن تلخيص فروض هذه المدرسة التي تختلف تماما عن فروض مدرسة ستانفورد فيما يلي:

- تحدد الأجور خارجيا اعتمادا على القوة النسبية للفئات المعنية بتحديد ها .
- تحدد القوة النسبية للعمال وأصحاب الأعمال معدلات التضخم .
- يتحدد السعر عن طريق هامش يضاف إلى تكلفة العناصر المستخدمة في الإنتاج .

- يشق الادخار بما يزيد من الأرباح (احتياطي المؤسسات) وليس الأجور.
- تعمل السوق غير الرسمية للقروض بشكل تنافسي وهي ذات حساسية عالية للتغيرات الطارئة والصدمات الاقتصادية ويمثل سعر الفائدة فيها التكلفة الحدية للاقتراض.
- كما يفترض الهيكليون المحدثون إمكانية تدفق الأرصدة بين القطاع المصرفي الرسمي والقطاع المالي غير الرسمي.

■ ولما كانت قروض القطاع غير الرسمي تعتبر بديلا للاحتفاظ بأرصدة نقدية فإنها تدخل معادلة الطلب على النقود .

■ وباتباع منهج توبن فإن القطاع العائلي يمكن أن يحتفظ بأصوله في ثلاث صور (على عكس افتراض مدرسة ستانفورد بوجود صورتين فقط كما أوضحنا)، تتمثل الصور الثلاث في :

- ودائع مصرفية: T
- عملات وذهب وأصول أخرى كوسائل للتوقي في التضخم: C
- قروض القطاع المالي غير الرسمي: L

■ يمكن تحليل آثار التحرير المالي وفقا لهذه الفروض باستخدام نموذج IS-LM حيث يوزع القطاع العائلي ثروته الحقيقية W على الصور الثلاث سابقة الذكر على النحو التالي كما ورد في دراسة فان و ويجنيرجن (1983).

سوق النقود: جانب العرض:

■ أولاً: عملات و ذهب وأصول أخرى:

$$C = f_c(p, i, r, y)W; \quad (1)$$

■ ثانياً: ودائع مصرفية:

$$T = f_t(p, i, r, y)W; \quad (2)$$

■ ثالثاً: قروض القطاع المالى غير الرسمى:

$$L = f_l(p, i, r, y)W; \quad (3)$$

حيث:

p : معدل التضخم

i : سعر الفائدة في السوق غير الرسمية .

r : معدل الفائدة الاسمي على الودائع

y : الدخل

- من ناحية أخرى يعتمد عرض القروض المصرفية على حجم الودائع المصرفية (T) ومعدل الاحتياطي النقدي والطلب على احتياطات إضافية.

$$L_{sb} = b(p, r_L)q.T \quad (4)$$

حيث:

r_L : معدل الفائدة الحقيقي على الودائع

$1-q$: معدل الاحتياطي النقدي

وبالتعويض عن (T) من المعادلة (2) في المعادلة (4) نحصل على:

$$L_{sb}=b(p, rL)q.f_t(p, r,y)W \quad (5)$$

سوق النقود: جانب الطلب:

- الطلب الحقيقي على القروض من قبل المشاريع الاقتصادية :

$$L_d = L(\omega, y)$$

- حيث ω هي معدل الأجر الحقيقي، علما بأن الطلب على القروض عديم المرونة لتغير سعر الفائدة في السوق الرسمية. من المعادلات أعلاه:

$$L = L_d - L_{sb} \quad (6)$$

■ وبالتالي فإن:

$$F_l(p,i,r,y)W=L(w,y)-b(p-r_L)q.f_t(p,r,y)W \quad (7)$$

■ وبأخذ المشتقة التفاضلية الأولى للمعادلة الأخيرة بالنسبة لسعر الفائدة (r) نحصل على منحنى التوازن في سوق النقود (LM) .

سوق السلع:

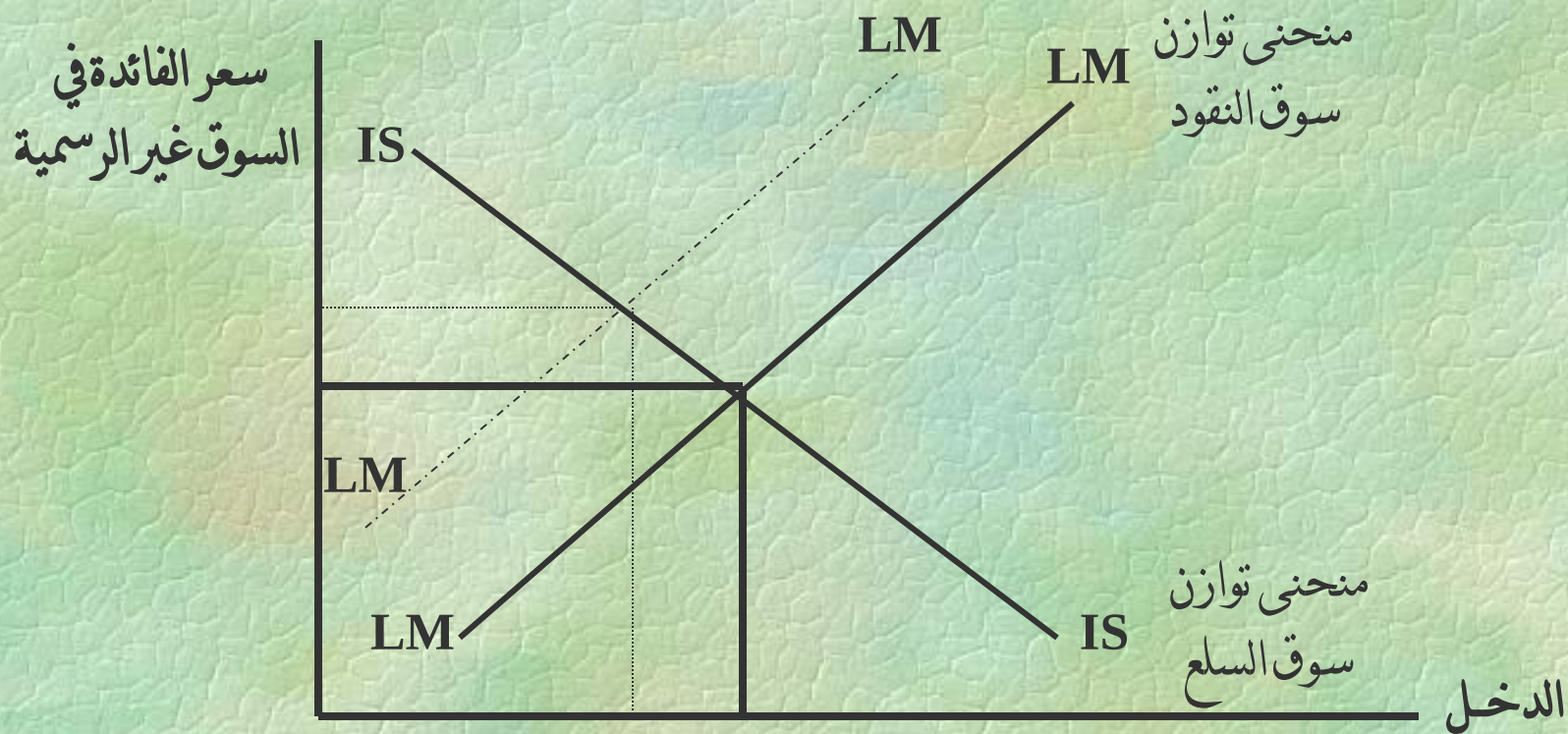
■ ونحصل على منحنى التوازن في سوق السلع بأخذ المشتقة التفاضلية لدالة الناتج الكينزية Y الموضحة في المعادلة التالية:

$$Y = A(i-p, y), A_{(i-p)} < 0, 0 < A_y < 1 \quad (8)$$

حيث A عبارة عن دالة الإتفاق التلقائي.

■ أي ارتفاع في سعر الفائدة الإسمى (r) على الودائع سيزيد من الطلب على النقود وينقل منحنى التوازن في سوق النقود في شكل رقم (2) إلى أعلى ولكن تؤدي، في ذات الوقت، عملية الإحلال من وسائل التوقي من التضخم والعملات إلى رفع عرض النقود حيث يزداد مضاعفها عندما ينخفض معدل العملات / الودائع بما يدفع منحنى التوازن في سوق النقود إلى أسفل. الأثر الصافي على المنحنى يعتمد على معدل الاحتياطي النقدي وأصول القطاع غير الرسمي.

الشكل (2)



المصدر: (1983) Van Wijnbergen ص 439

ويرى الهيكلون المحدثون أن عملية الإحلال تأتي أساساً من القطاع غير الرسمي وليس من بند العملات ووسائل الاحتياط من التضخم. إذا فإن المعروض من أرصدة متاحة للإقراض لقطاع الأعمال سينخفض وفقاً لفرضية الهيكلين القائلة بأن القطاع غير الرسمي يقوم بوساطة تامة بينما قطاع البنوك يقوم بوساطة جزئية بسبب وجود احتياطي تقدي مفروض على وحدات القطاع المصرفي. إذن ينتقل منحنى التوازن في سوق النقود إلى وضعه الجديد التوازن في سوق النقود بما يرفع من سعر الفائدة في السوق غير الرسمية وينخفض الناتج كما هو موضح بالشكل (2).

■ ونرى أن الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي لها ما يفسرها بشكل أكبر مما يقوم به افتراض عدم الاحتفاظ باحتياطي نقدي، حيث يظل الاحتفاظ بقدر من الاحتياطي النقدي واردا حتى في إطار القطاع غير الرسمي لمواجهة طلبات مفاجئة على "الودائع" ولكن يتميز القطاع غير الرسمي بأمور أخرى تحسن من كفاءته. فمقرضي القطاع غير الرسمي أقرب لعملائهم ويعرفون ما قد لا يعرفه أو يستطيع معرفته القائم على الإقراض في القطاع الرسمي.

■ تنخفض تكاليف تشغيل عمليات الإقراض والإقراض "الوساطة" في القطاع غير الرسمي حيث يتم العمل في أغلب الأحوال من المنازل أو محال مصممة لأكثر من غرض فلا توجد تكاليف مكتبية باهظة أو أجور عالية للعاملين في هذا القطاع.

- تقل المنافسة غير السعرية لأن أسعار الفائدة تميل لأن تكون محددة بقوى السوق بالإضافة إلى هامش تحدده ظروف الإقراض ويرتفع هذا الهامش في حالة التجريم القانوني لأنشطة القطاع الرسمي.
- كذلك لا تتدخل جهات إدارية في عمليات هذا القطاع سواء بقيود بيروقراطية أو ضرائب.

■ وتدل الشواهد القائمة على أن القطاع المالي غير الرسمي يحوي نماذج مختلفة تختلف من حيث الكفاءة بما لا يمكننا أن نطلق أحكاماً عامة فتصف جميع وحداته وأنشطته بالتنافسية والحساسية الفائقة مثلما يقول به الهيكليون المحدثون. فمن وحدات القطاع غير الرسمي ما يتمتع بكفاءة إدارية تفوق تلك الموجودة في وحدات القطاع المالي الرسمي، ولكن على خلاف هذا توجد نماذج تتسم بالبدائية والتشردم ولا تتمتع بوجود هياكل للمعلومات كذلك التي تتمتع بها الوحدات ذات الكفاءة.

■ ولكن في الحالتين ذهب الكتاب إلى أن سعر الفائدة يتحدد وفقا لتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل ظروف الوساطة غير الرسمية وهو بذلك أقرب للتنافس من حالة القطاع الرسمي.

■ يؤدي تجاهل دور القطاع المالي غير الرسمي إلى مشكلات بالغة، فإذا لم يفتن مصمم السياسة النقدية إلى وجود القطاع غير الرسمي ومدى نشاطه قد لا تحقق السياسة ما تصبو إليه من أهداف وقد تأتي بنتائج عكسية، فعلى سبيل المثال تجد أن سياسة نقدية انكماشية تعتمد على أداة الاحتياطي النقدي أو تقييد الائتمان قد تؤدي إلى تنشيط القطاع غير الرسمي وبالتالي إلى حركة توسعية محتملة في الاقتصاد تحول دون تحقيق الهدف من السياسة.

■ ولعله من المفيد أن ندرك وجود حد أدنى لأنشطة القطاع غير الرسمي يختلف مقداره من مجتمع لآخر ولا تجدي السياسات المختلفة في القضاء عليه. حتى في ظل التحرير المالي توجد عوامل تحد من قدرة القطاع المالي الرسمي في تعبئة المدخرات والوساطة المالية وتجعل القطاع غير الرسمي بديلا مرشحا للقيام بهذا إلى مدى معين.

■ من هذه العوامل ما يلي:

- النسق الاجتماعي والقيمي للاقتصاد المعني .
- عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والذي قد يؤدي إلى خشية المودعين المحتملين من تدهور أوضاع البنوك أو إفلاس بعضها أو تعرض الودائع لخطر المصادرة بما يفضي إلى الرغبة عن التعامل مع وحدات القطاع المالي الرسمي .
- عدم إمكانية نشر وحدات القطاع المصرفي بالدرجة التي تجعله يشمل احتياجات مناطق السكن العشوائي أو تلك البعيدة في الضواحي والأماكن المتطرفة والمعزولة .

- ارتفاع التكاليف الحدية للإقراض لحالات معينة قد تتطلب دراسات جدوى خاصة.
- قد لا يتوفر القدر اللازم من المعلومات عن بعض العملاء ويتطلب الاستقصاء الدقيق عن قدراتهم على السداد تكلفة عالية وصعوبة عملية.
- قد لا تتوافق، كما أوضحنا، أسس التعامل المصرفي كسعر الفائدة مع قيم المجتمع ومعتقداته.

- قيام بعض وحدات النظام المصرفي بترتيبات معينة تستبعد بعض عملائه المحتملين كوضع حد أدنى للودائع أو جعل الإيداع بعملات أجنبية دون الوطنية.

- عدم رسوخ العادة المصرفية عند أفراد المجتمع.

- قد تظهر بعض وحدات القطاع المصرفي بمظهر منفر للعملاء، وقد يكون هذا إما بسبب اكتظاظ الفروع بالعملاء وعدم اللياقة في معاملتهم، أو قد يكون هذا بإقامة وحدات همها محاكاة نظم وأساليب أجنبية دون مراعاة لخصائص المجتمع وظروفه.